



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-166(Rev.1)
29 أبريل 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

تقرير الرئيس

الجلسة الخاصة بشأن سد الفجوة الرقمية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002، 18 مارس 2002

عُقدت جلسة خاصة بشأن سد الفجوة الرقمية في إطار المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات يوم الاثنين 18 مارس 2002. وتحددت أهداف الجلسة الخاصة على النحو التالي:

- إتاحة الفرصة لأعضاء قطاع التنمية، خاصة البلدان النامية، للتوصية بنهج استراتيجي يتبعه الاتحاد في سد الفجوة الرقمية؛
- تمكين أعضاء قطاع التنمية من تجميع آراء مختلف الجهات المعنية بسد الفجوة الرقمية؛
- إتاحة الفرصة للأطراف الأخرى المعنية بسد الفجوة الرقمية لعرض آرائها بشأن النهج الاستراتيجي الذي يمكن أن يعتنقه الاتحاد؛
- تعزيز وضوح دور الاتحاد في سد الفجوة الرقمية؛
- إقامة نقاط وصل وتآزر بين هذه الاستراتيجيات والقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وترد نتائج الجلسة الخاصة في تقرير الرئيس عن أعمال الجلسة الخاصة إلى الجلسة العامة. وأنشئ فريق مخصص لإعداد هذا التقرير يتألف من رئيس المؤتمر والجلسة الخاصة السيد فاتح محمد يوردال (تركيا) والسيد أحمد الشربيني (مصر) ونائب رئيس الجلسة الخاصة السيد مختار سيك (السنغال) ونائب رئيس الجلسة الخاصة السيدة أليس غيتون (فرنسا).

وأوضح الرئيس أنه تم الاتفاق أثناء الاجتماعات الاستشارية واجتماعات رؤساء الوفود على عقد الجلسة الخاصة خارج سياق النظام الداخلي للمؤتمر. وقال إن تقرير الجلسة سيتضمن ملاحظات المتحدثين دون تقييم أو تفسير لها. وطلب الرئيس من المتحدثين أن يعالجوا في كلماتهم مسألة دور الاتحاد في سد الفجوة الرقمية.

وتم تقسيم الجلسة الخاصة رفيعة المستوى إلى قسمين يستغرق كل منهما ساعتين. وكان هيكل الجلسة على النحو التالي:

الكلمة الافتتاحية من وزير النقل والاتصالات في تركيا سعادة السيد أوكتاي فورال

1. وزير روسيا، سعادة السيد ليونيد ريمان
2. وزير فرنسا، سعادة السيد كريستيان بييريه
3. وزير الكامبيرون، سعادة السيد بول ماكسيمين نكوي نكونغو
4. مفوض لجنة الاتصالات الفيدرالية في الولايات المتحدة، السيد كيفن مارتين
5. وزير سورية، سعادة السيد بشير محمد المنجد
6. وزير تونس، سعادة السيد أحمد فريجة
7. نائب وزير الصين، سعادة السيد جيانغ شون جانغ
8. وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، سعادة السيد أحمد نظيف
9. رئيس هيئة الاتصالات الباكستانية، اللواء شاه زاده علم مالك
10. وزير الاتصالات في الهند، السيد شري شيامال غوش
11. الأمين العام للاتحاد الإفريقي للاتصالات، السيد خوان موتاي
12. رئيس اللجنة التنفيذية للجنة الأمريكية للاتصالات، سنيور خوزيه بيليغي - فيليس
13. رئيس سلطة تنظيم الاتصالات في الهند، السيد مايا شنكار فيرما
14. المدير التنفيذي لهيئة وولد سبيس، السيد نوح سمارا
15. نائب رئيس شركة سيسكو، السيد آرثر رايلي
16. المدير العام والمدير التنفيذي للمنظمة الدولية للاتصالات الساتلية، السيد أحمد تومي
17. رئيس هيئة تنظيم الاتصالات في فرنسا، السيد جان ميشيل إيبيير
18. نائب الأمين العام لوزارة الطاقة والاتصالات والوسائط المتعددة في ماليزيا، السيدة ثريا عبد الرحمن

ويوجز هذا التقرير النقاط الرئيسية في كلمات المتحدثين. وتم تجميع ملاحظات المتحدثين تحت رؤوس عناوين مشتركة ووردت أيضاً إشارات إلى سد الفجوة الرقمية في بيانات السياسة العامة في الجلسات العامة ولكنها لا ترد في هذا التقرير. وأرقام القوائم لا تمثل أي ترتيب لأولويات النقاط الواردة فيها. ولم تتطرق المناقشات أو المداوولات إلى محتوى الكلمات في المؤتمر ولذلك فقد تتباين الآراء بشأن ما يرد في التقرير.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل لبعض الكلمات في موقع الاتحاد في شبكة الويب على العنوان التالي:

http://www.itu.int/newsroom/wtdc2002/Policy_statements_top.html

وفي هذا العنوان لا توجد سوى الوثائق التي قدمت في شكل إلكتروني إلى قاعة الأخبار في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002 كما أنها ترد باللغة التي قدمت بها. وستتيح الأمانة ترجمة هذه الوثائق في مرحلة لاحقة.

موجز

تعريف الفجوة الرقمية

لم يعد تعريف الفجوة الرقمية يشير إلى الافتقار إلى النفاذ إلى الخدمات الهاتفية ولكن يمكن تعريفها من ناحية الافتقار إلى النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويبدو أن هناك تقارباً في الآراء على أن الفجوة الرقمية لا تقتصر على مجرد النفاذ إلى التكنولوجيا ولا تتعلق بالضرورة بارتفاع التكاليف ولكنها تنطوي على عنصر اجتماعي اقتصادي. وهناك جوانب كثيرة للفجوة الرقمية. فالفجوة الرقمية توجد بين الدول وفي داخل الدولة الواحدة. وهي توجد بين الفقراء والأغنياء وبين الشباب وكبار السن وبين سكان الحضر وسكان الريف. وهناك فجوة مالية وفجوة معرفية وفجوة في الثقة. وتتضح هذه الفجوة أيضاً من تركيز مصادر المعلومات في مجموعة صغيرة من البلدان المتقدمة، وفي اختلال توازن مرافق تكنولوجيا المعلومات بين الدول.

وقد جعلت العولمة والتغيرات التكنولوجية السريعة من المعلومات والمعارف محددات حاسمة للقدر على المنافسة في الاقتصاد العالمي الجديد. ويجب أن يتاح التوصيل في أي بلد يسعى إلى النجاح في المنافسة. فالمنافسة والتوصيل لا ينفصلان. ولكن التوصيل وحده لا يكفي.. فمبادرات التنمية البشرية وتقليل الفقر مبادرات هامة في خلق الظروف لكي يستفيد الناس من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وخدمات المعلومات والاتصالات تتحول إلى مجتمع معلومات عالمي وفي هذا الإطار أصبح المبدأ الرئيسي للمجتمع العالمي هو المساواة في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات بغض النظر عن مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن المهام الحاسمة في هذا الصدد توفير الظروف للمساواة والتنسيق في إدخال التكنولوجيا الرقمية بين المناطق والبلدان وداخل البلدان. ويمكن أن ينشأ النفاذ إلى مجتمع المعلومات النمو الاقتصادي من خلال إنشاء منتجات جديدة وزيادة الإنتاجية ومن خلال فتح الطريق أمام الأساليب الجديدة في الإدارة والتسويق.

والتوسع السريع في مجتمع المعلومات يمكن أيضاً أن يؤدي إلى آثار سلبية، إذ يمكن أن يفاقم من التباينات الاقتصادية التي توجد على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي. والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفرها وإمكانية استعمالها يمكن أن يراه البعض تقييداً لمن لا يملك هذه التكنولوجيات. ويمكن النظر إلى ذلك بوصفه شكلاً آخر من أشكال ثنائية الثروة والفقر. فالوصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو عامل يحدد الذين سيدخلون في النظام العالمي الجديد والذين سيستبعدون منه. ولكن الاعتراف بوجود الفجوة الرقمية لا يعني القبول باستحالة القضاء عليها.

جسور سد الفجوة الرقمية

من المبادئ الهامة في القضاء على هذه الفجوة النفاذ إلى خدمات الاتصالات الحديثة دون تمييز. ومبادئ المساواة والعالمية: النفاذ للجميع في كل مكان وبتكلفة يستطيعها معظم السكان هي مبادئ ينبغي أن تشكل الأساس لجهود سد الفجوة الرقمية.

وينبغي تحديد أولويات الجسور التي يتعين بناؤها حيث إن أهم هذه الجسور هي:

- تعزيز التجارة من أجل مكافحة الفقر؛
- تنمية الموارد البشرية، والنفاذ إلى التعليم والنفاذ إلى الصحة؛
- المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن أن تتمثل العوامل الهامة في سد الفجوة الرقمية فيما يلي:

الوعي - ينبغي أن تعي الدولة ويعي الأفراد تماماً أهمية التكنولوجيات الرقمية وتطبيقاتها.

إمكانية النفاذ - ينبغي توسيع البنى التحتية وتحسينها لإتاحة النفاذ اللازم للتمكين من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استعمالاً فعالاً.

القدرة على تحمل التكلفة - ينبغي التوصل إلى أساليب لتقديم الخدمات إلى المستعملين بتكلفة منخفضة والمعدات بأسعار منخفضة والتدريب على الاستعمال الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الوطنية والفردية.

والبنية التحتية عامل حاسم في سد الفجوة. والصعاب في النفاذ إلى الشبكات الرقمية يمكن أن تزيد من اتساع الفجوة الرقمية. وتنوع النفاذ أمر هام ولكن المحتوى والاستعمال يتصفان بالأهمية أيضاً. ومن المشاكل الأخرى في سد الفجوة بطء عملية تحرير قطاع الاتصالات وتعبئة الموارد والافتقار إلى المعدات الحديثة وموثوقية المعدات والنفاذ إلى موارد المعلومات والنفاذ إلى البنية التحتية الحديثة والافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة والصعاب التي تنشأ في التنمية الاقتصادية العامة؛ والخلط بين الحركة والعمل. وحتى في حالة توفر الموارد فربما تغيب الرؤية المتوازنة والإرادة الناشئة عنها.

ومشاركة المشاريع التجارية في أي أنشطة تمويلية عامل حاسم سواء من ناحية تقديم الخدمات المطلوبة أو الدعم المالي. ويجب في الواقع أن تشترك جميع الأطراف المعنية في سد الفجوة: أي الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

والتعاون الدولي والتضامن الدولي لازمان لإتاحة فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع.

ولاحظت الجلسة الخاصة بالمبادرات الإقليمية التالية التي يجري العمل بها فعلاً:

إعلان طوكيو الصادر عن قمة اتحاد اتصالات آسيا - المحيط الهادئ بشأن مجتمع المعلومات (آسيا - المحيط الهادئ)

المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية (إفريقيا)

مبادرة جدول أعمال التوصيل (منطقة الأمريكتين)

ولاحظت الجلسة الخاصة في جملة أمور الأساليب التالية لسد الفجوة الرقمية:

1. تعيين الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الخاصة بكل بلد أو المشتركة لكل منطقة برمتها
2. توسيع الدعم التدريبي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
3. الاستثمار في البشر
4. إتاحة الحد الأدنى اللازم من نماذج الدور النسائي لتنشيط اهتمام المرأة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
5. تعيين وتدريب المرأة في أماكن العمل الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
6. تحسين البنية التحتية والتوصيل
7. إدراج الخدمات الإذاعية مثل الراديو الرقمي في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
8. نشر استعمال أجهزة الراديو الرقمي مع أجهزة الحاسوب والطابعات في المشاريع الموجهة لسد الفجوة الرقمية
9. تطوير المعدات الملائمة منخفضة التكلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتيح النفاذ عريض النطاق
10. توسيع نقاط النفاذ وخاصة في المناطق الريفية باستعمال مراكز الاتصالات وغيرها من النماذج التي ثبتت صحتها
11. خلق سوق جماهيري للخدمات الساتلية التي تؤمنها السواتل الصغيرة الحجم منخفضة التكلفة
12. تبسيط إجراءات النفاذ إلى طيف الترددات التي تحتاج إليها الأنظمة الساتلية
13. مواصلة أعمال البحث والتطوير الموجهة نحو الابتكارات لتخفيض التكاليف وتعزيز الاهتمام والطلب على المعلومات عن طريق الإنترنت
14. تعزيز نفاذ مستعملين ريفيين متعددين من خلال الأجهزة المحمولة المتنقلة التي يمكن نقلها من بيت إلى بيت
15. زيادة التعاون بين بلدان الجنوب
16. تحسين جهود البلدان المتقدمة لمساعدة البلدان النامية في مجالات مثل بناء البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية وتخفيض تكاليف النفاذ إلى الشبكات
17. تعزيز التنوع الثقافي في الإنترنت (اللغات والمحتوى والثقافة)
18. تشجيع تنمية المحتوى القائم على اللغات المحلية
19. تحسين التعاون لمكافحة الجرائم السبرانية والحفاظ على أمن الإنترنت والمعلومات
20. تخصيص ملكية مشاريع الفجوة الرقمية لكفالة استمرار هذه المشاريع
21. إنشاء شركات مربحة للطرفين (بين كيانات القطاع العام؛ وبين القطاع الخاص وبين كيانات القطاع الخاص)
22. إنشاء هيئة مشتركة تشبه الصندوق الوطني للخدمة الشاملة ويمكن أن تسهم في مشاريع الاتصالات الكبرى

دور الحكومات

يمكن للحكومات أن تساعد على سد الفجوة الرقمية بالإجراءات التالية:

1. ممارسة الإرادة السياسية لدفع مبادرات الفجوة الرقمية
2. تشجيع الحكم السليم
3. تعزيز تحرير قطاع الاتصالات وإتاحة المستوى الصحيح من التنظيم لغرس الثقة وتعزيز المنافسة في تقديم الخدمات بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتخفيض التكلفة على المستعمل
4. منح الاستقلال للهيئات التنظيمية لكفالة حصول جميع المواطنين على فرصة الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية الجديدة ولكي تكون سوق الاتصالات جذابة للاستثمارات الرأسمالية
5. إنشاء مراكز المعلومات العامة في جميع المدارس والأماكن الأخرى المفتوحة أمام الجمهور أو في جميع الوحدات الجغرافية الإدارية اللامركزية في إطار زمني محدد
6. إتاحة التدريب على استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والإنترنت
7. السماس حلول تحقق فعالية التكاليف بقدر أكبر في معدات المستعمل النهائي مثل أجهزة الحاسوب الشخصي منخفضة التكلفة
8. تشجيع الاستخدام الفعال للبنية التحتية من خلال صياغة المحتوى الوطني والإقليمي الموجه نحو تعزيز الهوية الثقافية
9. تنشيط استعمال اللغات في جميع البلدان مع تغطية جميع جوانب الحياة اليومية بهدف تحسين نوعية الحياة
10. التعبير عن رؤية عالمية أو خطة عمل بأهداف محددة متدرجة محددة زمنياً لمعالجة الفجوة الرقمية، قبل المؤتمر العالمي التالي لتنمية الاتصالات مثلاً.

دور الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات

يحظى الاتحاد الدولي للاتصالات بالاعتراف بوصفه قائداً في مجتمع المعلومات وقائداً في مختلف الأنشطة مثل زيادة كفاءة الموارد المحدودة مثل الطيف الراديوي ويعتبر أيضاً مساهماً للتحوّل الضخم في التكنولوجيات. وقد لوحظت التعليقات التالية أيضاً في الجلسة الخاصة:

1. ينبغي تعزيز دور الاتحاد في تنمية البنية التحتية.
2. ينبغي أن يعزز الاتحاد دوره في تنمية الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
3. تؤدي المؤسسات متعددة الأطراف مثل الاتحاد الدولي للاتصالات دوراً حاسماً في تشكيل السياسة العامة للحفاظ على التوازن في النفاذ إلى الإنترنت بسعر معقول وبالتالي تقليل الفوارق بين الموسرين والمعسرين.
4. ينبغي أن يواصل الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات دعم الإصلاح التنظيمي من خلال تقاسم المعلومات والخبرات.
5. ينبغي أن يعزز الاتحاد التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأن يعزز التوصيل عبر الحدود وأن يشجع المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية الكبرى لتنمية الاتصالات التي تساعد على توفير الموارد للمشاريع وتخفيض الديون.
6. ينبغي أن يقدم الاتحاد مزيداً من المساعدة لتعزيز إدارة طيف التردد الراديوي.

7. ينبغي أن ينشئ الاتحاد آلية تنسيق للتعاون التقني والتبادل بين الشركات التجارية وتنمية الموارد البشرية والدعم بالخبراء الاستشاريين وإدارة الإنترنت.
 8. لزيادة تقاسم الخبرات وتبادل التعلم ينبغي أن يحصل مكتب تنمية الاتصالات على المعلومات وأن يجمعها في صدد الطريقة التي تعالج بها مختلف البلدان، ولا سيما البلدان النامية، مشكلة الفجوة الرقمية كما ينبغي له أن يعين مختلف مبادرات الفجوة الرقمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.
 9. ينبغي أن ينشئ مكتب تنمية الاتصالات مركزاً لرصد النجاح وأفضل الممارسات في تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البلدان النامية. وينبغي نشر هذه المعلومات لكي يستفيد الآخرون من هذه التجارب الإيجابية.
 10. ينبغي أن يُعهد لمكتب تنمية الاتصالات بتعيين التكنولوجيات والمنتجات منخفضة التكلفة لتخفيض تكلفة ملكية أجهزة النفاذ إلى الإنترنت.
 11. ينبغي أن يلتمس الاتحاد الدولي للاتصالات آليات جديدة للتمويل بشروط تساهلية.
 12. يتعين على مكتب تنمية الاتصالات المشاركة في صياغة خطة عمل للقمة العالمية لجمع المعلومات.
 13. يتعين على الاتحاد الدولي للاتصالات أن يفحص آليات مساعدة البلدان النامية في نشر منتجاتها في أنحاء العالم عن طريق الإنترنت.
 14. ينبغي أن يشجع الاتحاد على إنشاء تطبيقات إلكترونية لأغراض التنمية الاجتماعية الاقتصادية مثل الصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية وغير ذلك من المشاريع الإلكترونية.
 15. ينبغي أن يساعد الاتحاد البلدان النامية لاكتشاف طرق تنسيق أولويات التنمية الوطنية الأساسية والفجوة الرقمية.
 16. ينبغي أن يدعم الاتحاد الجهود، بما في ذلك الجهود المبذولة في مجال الاتصالات، للقيام بأعمال البحث والتطوير للوصول إلى تكنولوجيات يمكن تحمل تكلفتها وخاصة في صدد معدات المستعمل النهائي.
 17. ينبغي أن يدمج قطاع التنمية المبادرات الإقليمية مثل المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية التي تتيح المشاركة المباشرة في سد الفجوة الرقمية.
 18. ينبغي أن يساعد قطاع التنمية على حل المسائل المتصلة بأسماء الميادين متعددة اللغات.
- وعند اختتام الجلسة الخاصة أعرب الرئيس عن تقديره للمتحدثين الكثيرين الذين تكلموا عن موضوع الفجوة الرقمية وكرر عزمه على تقديم مشروع تقريره إلى جلسة عامة قريبة.